الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-08-31

الجمهورية

بعد استدعاء الهيئة الناخبة لأداء واجبها في 27 نوفمبر 2021

المحليات .. ثالث محطة في مسار التغيير

وقع رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون المرسوم الرئاسي المتضمن استدعاء الهيأة الناخبة ليوم 27 نوفمبر2021 من أجل إجراء الإنتخابات المحلية (البلدية والولائية) المسبقة، حيث ستكون هذه المحطة أساسية في تعميق التغييرالإيجابي الذي ينشده المواطن الجزائري، من خلال الجزائر الجديدة التي يتطلع إليها الجميع. وفي هذا الصدد، يبرز محللون ومختصون، أن المحليات، لا بد أن تأتي بذهنيات جديدة ودم جديد داخل المؤسسات المحلية، لأن المواطن ما زال يحمل في ذاكرته تلك الصورة النمطية الخاصة عن المجالس الشعبية المحلية، وما أفرزته من ثقل بيروقراطي في التسيير إنعكس سلبا على الإطار المعيشي اليومي للسكان، الذين مازالوا ينشدون إقامة مرافق جديدة، ودعم التنمية بمشاريع نوعية تعود بالخير على الجميع.

الدكتور عمر محوز أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة وهران 2 محمد بن أحمد لـ « الجمهورية»:

الجزائر الجديدة تحتاج إلى ذهنيات جديدة

- **المحليات المسبقة خطوة إضافية في مسار عمليات التحول السياسي**
- **المواعيد الانتخابية لها أثر على درجة شرعية هذه المؤسسات**

محمد.قولاك

يمثل قرار رئيس الجمهورية باستدعاء الهيئة الانتخابية للاستحقاقات المحلية بتاريخ 27 / 11 / 2021، خطوة إضافية في مسار عمليات التحول السياسي المنبثق عن الحراك الشعبي بداية العام 2019، حسب الكثير من المتابعين للشأن السياسي للبلاد .

ويعتبر الدكتور عمر محوز أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة وهران 2 محمد بن احمد هذه الخطوة تجسيدا لبرنامج رئيس الجمهورية التي قطع وعودا على نفسه بتجسيدها وفق رزنامة زمنية محددة سلفا. حيث أنه ومثلما هو معلوم تمثل المجالس المحلية المنتخبة القاعدة الإدارية للنظام السياسي ، وعلى هذا الأساس يشكل إصلاحها من خلال إتاحة الفرصة أمام تغيير خارطتها السياسية أحد ركائز التحول السياسي المنشود على طريق الديمقراطية وتعزيز دعائم الحكم الراشد يقول الأستاذ محوز ، وعليه سيكون هذا المدخل (إعادة تشكيل هياكل المجالس المحلية المنتخبة) أحد أهم قنوات إصلاح وترميم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وحسب محدثنا دائما فإنه وعلى خلاف الانتخابات التشريعية الفارطة التي اسبقها رئيس الجمهورية بحل المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى لبرلمان) من منطلق أن الدستور يمنح رئيس الجمهورية سلطة التشريع في الفترات الاستثنائية، لا يمكن الاهتداء لنفس الإجراء فيما تعلق بإعادة تشكيل المجالس المحلية المنتخبة، من حيث أنه ليس بالإمكان استخلافها في ظل الحاجة إلى مهامها ووظائفها بشكل يومي، وتأسيسا عليه يقول نفس المتحدث أنه لا يمكن حل هذه المجالس حتى في حال تنظيم إنتخابات مسبقة بخصوصها، بل أن المجالس الحالية تبقى مهامها وصلاحياتها سارية المفعول، إلا في حال ترشح أعضائها أين يتم إسناد المهام إلى الأمين العام للمجلس خاصة على المستوى البلدي... إلى حين تنظيم الاستحقاق المقبل

التكفل بانشغالات المواطن

وكما هو معلوم ومثلما سبق يقول أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة وهران 2 محمد بن احمد أن المجالس المحلية تعتبر أكثر المجالس التي لها علاقة مباشرة بحياة المواطن اليومية من احتياجات ومشاكل وانشغالات يتطلب التعامل معها استجابة سريعة لها، فإن هذه المجالس وانتخابات تجديدها تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للمواطن الجزائري، ضف إلى ذلك أن الانحرافات ومظاهر الفساد التي طبعت عمل ومهام هذه المجالس طيلة العهدات الفارطة رغم الأموال الطائلة التي تم تخصيصها وضخها في مجالات إصلاحها وتنميتها، إلا أنها ظلت دون المستوى المطلوب والمأمول ودون مستوى تطلعات وآمال المواطن البسيطة، الأمر الذي جعل إصلاحها من جديد وإعادة تشكيل خارطتها السياسية أحد أهم محاور برنامج رئيس الجمهورية، يضيف محدثنا أن تغيير نمط تسييرها سيحمل معه الكثير من آمال التغيير على المستوى المركزي، بل إن تغيير الصورة النمطية السيئة والسلبية للمواطن الجزائري اتجاه مؤسسات النظام السياسي خاصة على المستوى المحلي ستؤدي دورا كبيرا في مسعى تحسين علاقة الحاكم والمحكوم واستعادة الثقة المفقودة التي أثرت بشكل سلبي كبير في مستوى وحجم المشاركة السياسية التي تراجعت إلى مستويات قياسية خاصة في المواعيد الانتخابية لها أثر على درجة شرعية هذه المؤسسات ودرجة تمثيلها عن طموحات وتطلعات المواطنين، لذلك فإن تغييرها ومحاولة إصلاحها عبر آليات قانونية مستحدثة وميكانيزمات إدارية عملية تمكن هذه المجالس من القدرة الوظيفية العالية في الاضطلاع بانشغالات المواطنين والاستجابة لتطلعاتهم سيشكل من وجهة نظر الدكتور عمر محوز مدخلا مناسبا لاستقراء واستقصاء مدى رجاحة كل العمليات الإصلاحية التي مست النظام السياسي الجزائري ككل ولا زالت... آمال المواطنين حاليا فهي معلقة كثيرا على مدى نجاح هذا الاستحقاق في إفراز نخب سياسية جديدة على مستوى هذه المجالس بعقليات جديدة وأنماط حكم مغايرة لما عهدناه. في ذات السياق من المنتظر أن تفتح السلطة عددا لا بأس به من الورشات الإصلاحية بعد الكشف عن الخارطة السياسية الجديدة على مستوى هذه المجالس، بنفس السيناريو والطريقة تقريبا لما حصل أثناء إنتخابات تجديد المجلس الشعبي الوطني، حيث تترقب الساحة السياسية والرأي العام على حد سواء كمرحلة أولية إعادة النظر في القوانين العضوية المتعلقة بقانون الولاية وقانون البلدية اللذين يمثلان القاعدة القانونية والتشريعية التي تحدد مجال تحرك وعمل ممثلي الشعب في تجسيد برامجهم والاستجابة لتطلعات الساكنة حيث أنه من الممكن جدا أن تسمح التعديلات بإتاحة مساحات واسعة من حيث الصلاحيات واستقلالية القرار والمهام عن الإدارة المركزية التي لازالت وفق التشريعيات الحالية وصية عليها، ولعل الشق المتعلق بتمكين المجالس المحلية من الموارد المالية الضرورية لتجسيد وإنجاح أي برامج تنموية محلية يعتبر أحد أهم وأكبر المحاور التي يجب أن يشملها التعديل المنتظر، حيث تشكل الإيرادات المالية أكبر مكامن العجز الهيكلي الإداري الذي يحول دون تجسيد أي مشاريع تنموية مهما كانت بسيطة... أما من جهة ثانية يحتاج تفعيل هذه المجالس وتنشيطها إلى برامج تنموية ضخمة تستجيب لحجم الإنشغالات وتعالج عديد المشاكل التي تؤرق حياة المواطن خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التقسيم الإداري الجديد الذي يدخل أيضا في سياق الإصلاحات الموعود بها يضيف نفس المتحدث والذي ستتولد عنه هياكل إدارية جديدة يحتاج تفعيلها إلى مخصصات مالية معتبرة وبرامج تطويرية خاصة يمكن أن تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة من كل هذه الإصلاحات... إن الجزائر الجديدة تحتاج إلى ذهنيات جديدة تجسدها مثل هذه البرامج التي تهدف إلى إعادة الروح لمؤسسات الدولة وتنشيطها خدمة للصالح العام وخدمة للجزائر قبل كل شيء.

الأستاذ العربي بوعمامة رئيس قسم الإعلام و الاتصال بجامعة مستغانم:

تفعيل الرقابة المحلية تفاديا لسيناريوهات الفساد والانسدادات

مياة.ب

استدعى رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أول أمس الهيئة الناخبة لاستحقاقات محلية مسبقة مثلما تم الإعلان عنه في إطار مشروع تجديد نواب الشعب سواء على مستوى البرلمان بغرفتيه أو على المستوى البلدي و الولائي و في هذا الخصوص يقول الأستاذ العربي بوعمامة رئيس قسم الإعلام و الاتصال بجامعة مستغانم بأن هذا القرار جاء في إطار الإصلاحات الكبرى التي دعا إليها رئيس الجمهورية منذ توليه زمام الحكم و التي انطلقت فعليا بعد استفتاء تعديل الدستور الذي أعقبه بصفة تدريجية انتخاب أعضاء جدد للغرفة السفلى للبرلمان من خلال استحقاقات مسبقة أيضا جرت في 12 جوان الماضي. و حان الآن دور المجالس البلدية و الولائية بغرض إعطاء نفس جديد و دفع قوي لعجلة التنمية المحلية التي تعتبر جوهر كل هذه الإصلاحات، حيث ستكون هذه المناسبة فرصة لاستقطاب الإطارات و الكفاءات الوطنية و وضع الثقة فيهم من أجل خدمة المواطن و المرفق العام و الأهم هو الحفاظ على المال العام ،فالتجارب السابقة يضيف محدثنا جعلت المشرع الجزائري يعيد النظر في العديد من القوانين و الأمور الخاصة بتسيير الشأن المحلي بسبب مظاهر الفساد و الانسدادات المتتالية في الكثير من الجماعات المحلية و كل هذه الإصلاحات من شأنها أن تعطي للمجالس المنتخبة دورها و بعدها الحقيقيين. و قانون الانتخابات الجديد قد جاء بالكثير من الأمور الجديدة و الإيجابية التي ستستغل كأدوات في ورشات الإصلاح حيث سيكون للإطارات و خريجي الجامعات الأولوية ضمن المجالس الشعبية المحلية و هي تجربة خاضتها الجزائر في الانتخابات التشريعية على ضوء القانون الجديد و قد أعطت ثمارها بالفعل و اليوم أصبحنا نملك تشكيلة سياسية تضم إطارات و خبراء و مختصين و أصحاب كفاءات عالية سينتهجون أسلوب عمل مختلف و متطور يخدم المصلحة العامة .و نفس الشيء بالنسبة للمجالس البلدية و الولائية و هنا يكون دور الكفاءات أكثر أهمية لأن تعاملها سيكون مع المواطن مباشرة حيث أن تسيير الشؤون المحلية المرتبطة بالتنمية و مطالب السكان كانت في الماضي هي النقطة الحساسة و شهدت الكثير من التعطيل. غير أن الإصلاحات لا تزال في بدايتها و هناك الكثير من القضايا التي لا تزال تتطر البتّ فيها و حسب الأستاذ بوعمامة العربي فإن أهم قضية قد تعود للواجهة في هذا التوقيت بعد قرار إجراء انتخابات محلية مسبقة هي توسيع صلاحيات المنتخب المحلي و تعتبر من أهم ما طالب به المنتخبون السابقون و يتوقع محدثنا أن تُمنح لرئيس البلدية مثلا أو ممثلي المجالس صلاحيات أوسع خلال العهدة القادمة خدمة للمجتمع و لتسهيل عملية التسيير و إعطاء دفع قوي و ديناميكية أكبر لمجال التنمية المحلية و خاصة بالمناطق النائية التي لا تزال في انتظار وصول مظاهر التنمية و المرافق الضرورية ،فتوسيع الصلاحيات سيمنح للمنتخب قوة اقتراح أكبر و قدرة أوسع في تسيير المشاريع المحلية حتى تصل إلى المواطن في أسرع وقت عكس ما كان يحدث في السابق حيث كانت أبسط الصفقات تمر على الدائرة و الوالي و منها ما يصل إلى الوزير لإعطاء الموافقة ثم تعود للبلدية و تجسيدها يتطلب وقتا طويلا ،فيمكن منح المنتخب المحلي مثلا الصلاحية في الصفقات المستعجلة و لم لا الحق في الاستثمار بالبلدية و إنشاء مقاولات شبانية أو حتى في مجال السكن و الشغل استجابة للمطالب المتراكمة للمواطن. أما بالنسبة لجانب التسيير فيجب إعادة صياغة المنظومة القانونية لتسيير الشأن المحلي في إطار تفعيل دور الرقابة على المجالس و خاصة البلدية منها بعد سلسلة قضايا الفساد التي تورط فيها العديد من المنتخبين خلال العهدات السابقة و كذا ظاهرة الانسدادات داخل المجالس البلدية و التي يرجعها محدثنا إلى قانون الانتخابات السابق الذي كان يمنح الحق في الترشح لأشخاص بمستويات متوسطة أو حتى ضعيفة .

النصر
يومية إخبارية وطنية

بعد استدعاء الهيئة الناخبة ليوم 27 نوفمبر

المحليات آخر حلقة في مسار التجديد وفرصة لبعث التنمية المحلية

تعد الانتخابات المحلية التي قرر رئيس الجمهورية تنظيمها في 27 نوفمبر المقبل آخر محطة في مسار إعادة بناء المؤسسات الدستورية، و مسار الإصلاحات السياسية التي وعد بها عبد المجيد تبون خلال حملته الانتخابية.

وتأتي الانتخابات المحلية التي وقع رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، المرسوم الخاص بها يوم أول أمس، بعد انتخابات تشريعية عرفتها البلاد في جوان الماضي وأفرزت خارطة سياسية جديدة على الساحة الوطنية سوف تستكمل هذه الخارطة بانتخابات المجالس الشعبية البلدية و الولائية يوم 27 نوفمبر المقبل.

وكان الرئيس، عبد المجيد تبون، قد وعد منذ حملته الانتخابية بالقيام بإصلاح سياسي شامل يؤدي إلى أخلقة الحياة العامة و يعيد الاعتبار للعمل السياسي الحقيقي، ويفصل نهائيا بين المال وخاصة الفاسد منه و عالم السياسة، و قد باشره بمراجعة الدستور العام الماضي، ثم الانتخابات التشريعية في جوان الماضي، و الشروع تبعا لذل في مراجعة القوانين العضوية و الأساسية المنظمة للحياة السياسية والاجتماعية في البلاد.

وسوف يجري الاستحقاق المحلي المقبل في كنف أحكام الدستور الجديد الذي كرس مبدأ الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي وأعطى صلاحيات إضافية للمنتخبين المحليين خاصة ما تعلق بجانب الاستفادة من عائدات الجباية المحلية و إشراك المواطن في وضع المخططات التنموية الخاصة ببلديته، وأنهى عملية تدخل المال الفاسد و شراء الذمم في الحياة السياسية، وقد كانت البداية بالنسبة لهذه المسألة بالانتخابات التشريعية الأخيرة.

كما أعطى الدستور الجديد فرصا كبيرة لمشاركة الشباب وذوي الكفاءات والمرأة بقوة في الحياة السياسية، وقد أظهرت تجربة الانتخابات التشريعية مدى الإقبال الذي عرفته من طرف هذه الفئات، وعليه يتوقع مراقبون أن يكون الإقبال أكثر بالنسبة للانتخابات المحلية لأن الأمر هنا يتعلق بتسيير الشأن اليومي المحلي للمواطن بشكل مباشر.

والجدير بالإشارة هنا كذلك أن الانتخابات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل سوف تجري لأول مرة في ظل تقسيم إقليمي وإداري جديد عرفته البلاد في الأشهر الأخيرة، تقسيم رفع عدد الولايات إلى 58 ولاية بكامل الصلاحيات، وهو ما من شأنه تعزيز الديمقراطية التشاركية للمواطن والاهتمام بصورة أفضل و أدق بانشغالات الساكنة في مختلف مناطق البلاد.

ويتزامن ذلك كذلك مع الحملة التي أوصى بها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون للاهتمام بمناطق الظل والتي انطلقت فعليا قبل أكثر من عام، و هي التي من المفترض أن تمس أزيد من 8 ملايين نسمة في المناطق النائية المهمشة عبر مختلف أرجاء القطر الوطني، وقد استفاد قسط كبير من هؤلاء لحد الآن من مختلف المرافق الضرورية التي تضمن عيشا كريما لهم.

ومما سبق ذكره تتضح الأهمية البالغة للاستحقاق الانتخابي القادم في مسار استكمال تجديد مؤسسات الدولة بعد الحراك الشعبي الذي عرفته البلاد سنة 2019، خاصة منها المؤسسات المنتخبة ذات الصلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن، واستكمال وضع الأسس الخاصة بإحداث تغيير سياسي واجتماعي في الحياة العامة في إطار السعي لبناء جزائر جديدة كما وعد بذلك رئيس الجمهورية.

وفي نفس الوقت إعطاء دفع جديد لتحقيق قفزة في مجال الاهتمام بانشغالات المواطن على المستوى المحلي، و تحقيق التنمية المرجوة في هذا الإطار وفقا لما وعد به رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي.

وسوف يتزامن تجديد المجالس الشعبية البلدية و الولائية مع دخول مخطط عمل الحكومة الجديدة التي يقودها وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان، حيز التنفيذ، إذ أن هذه الأخيرة التي تشكلت بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة سوف تعرض مخطط عملها على غرفتي البرلمان للمناقشة والإثراء مباشرة بعد افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان الخميس القادم.

وسوف تشرع الحكومة مباشرة بعد ذلك في تطبيق وتنفيذ برنامجها في الميدان، وهو البرنامج الذي يطمح كل المواطنين إلى أن يخرج البلاد من الوضعية التي وضعتها فيها الأزمة الاقتصادية والمالية التي تستمر منذ سنوات، والآثار السلبية الكبيرة الناجمة عن انتشار فيروس كورونا.

يبقى اليوم على الطبقة السياسية إعطاء الأهمية اللازمة للاستحقاق الانتخابي المقبل بحسن اختيار من سيتولون تسيير الشأن المحلي اليومي للمواطنين في مختلف بلديات وولايات القطر.

إلياس -ب

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

الأحزاب السياسية تستعد لموعد 27 نوفمبر القادم

استكمال تجديد المؤسسات المنتخبة

اعتبرت بعض الاحزاب السياسية، استطلعت "المساء"، رأيها حول استدعاء رئيس الجمهورية، للهيئة الناخبة من أجل تنظيم الانتخابات المحلية المسبقة يوم 27 نوفمبر المقبل، أن الأمر يندرج في سياق استكمال بناء المؤسسات المنتخبة، بما يتوافق ومبادئ الدستور وقانون الانتخابات الجديدين، فيما طالبت أحزاب ومنها حركة مجتمع السلم، بإدراج تعديلات على النص الأخير، لتدارك بعض النقائص.

شريفة عابد

في هذا السياق، اعتبر نائب رئيس مجلس الأمة، عن حزب جبهة التحرير الوطني، فؤاد سبوتة، في تصريح لـ«المساء"، أن دعوة رئيس الجمهورية لتنظيم انتخابات محلية مسبقة، يندرج في سياق التزاماته التي تعهد بها في ورشة الإصلاح السياسي، التي دشنها بتعديل الدستور ثم تنظيم الانتخابات التشريعية، "فكان لزاما الذهاب بعدها إلى الانتخابات المحلية المسبقة التي حدد تاريخها بـ27 نوفمبر القادم.. والمقرر اتباعها في شهر ديسمبر القادم بانتخابات التجديد النصفي للأعضاء مجلس الأمة".

وتهدف المحليات القادمة، حسب المتحدث، إلى "استكمال بناء مؤسسات منتخبة جديدة، يحرص الرئيس على إتمامها وتجديدها قبل نهاية السنة الجارية 2021، للانتهاء من ورشة الإصلاح السياسي، والانتقال إلى ورشة الإصلاح الاقتصادي، التي من المقرر الشروع فيها مطلع السنة المقبلة".

وفي رده على المخاوف التي يبديها بعض المتابعين، حول إمكانية حدوث عزوف انتخابي، بالنظر للأثار السلبية التي خلفتها الأزمتان الاقتصادية والصحية، توقع السيناتور أن يكون إقبال المواطنين على صناديق الاقتراع أكثر حماسة، بالنظر إلى طبيعة المحليات التي تخلق مناخ ثقة أكبر، بالنظر لطابعها الجواري، وكذا ارتقاب مشاركة عدة قوائم انتخابية على غرار التنافس الذي شهدته التشريعيات الماضية.

واعتبر المتحدث أن المزايا التي جاء بها القانون العضوي للانتخابات، ستساهم في دفع المترشحين، ولاسيما الشباب منهم، للانخراط في العملية الانتخابية لـ27 نوفمبر المقبل.

كما اعتبر أنه "من الضروري، الإفراج عن مشروع قانون الجماعات المحلية الذي هو طور انجاز على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم، كونه سيحدد بدقة المسؤوليات الخاصة بالمسؤولين المحليين، ويحل حالات التضارب التي يقعون فيها"، متوقعا إنزال هذا المشروع الذي وصفه بـ«الهام" إلى غرفتي البرلمان خلال الدورة الجديدة التي تفتتح هذا الخميس.

الأرندي في جاهزية تامة للمحليات

من جهته، أثنى الأمين الوطني المكلف بالإعلام، بحزب التجمّع الوطني الديمقراطي، الصافي لعرابي، عبر "المساء" على قرار رئيس الجمهورية تنظيم محليات مسبقة في 27 نوفمبر القادم، كونه يسمح "باستكمال بناء المؤسسات المنتخبة الجديدة، في إطار الدستور وقانون الانتخابات الجديدين، وبناء طبقة سياسية قادرة على التكيف مع التحديات الداخلية والخارجية للجزائر".

وعلق على المخاوف التي يمكن أن تتركها الأثار السلبية للوباء والوضع الاجتماعي على الناخبين والتأثير على مشاركتهم في الموعد، بالقول "بالنسبة للوباء، سيتم تحييد خطره باعتماد بروتوكول صحي، على غرار ما تم خلال التشريعيات الأخيرة"، لافتا إلى أن رئيس الجمهورية كان قد أشار صراحة، سابقا، إلى إمكانية تأجيل المحليات في حال تفاقم الوضع الوبائي.

وأكد لعرابي أن "الأرندي جاهز للمحليات القادمة، حيث تم الشروع على مستوى الحزب في التحضير لها مباشرة بعد الانتهاء من التشريعيات الماضية، إذ تم تنصيب اللجان الولائية لتنظيم المحليات".

"حمس" تدعو لرقابة حزبية أكبر على الانتخابات

بدورها، تحضر حركة مجتمع السلم، نفسها للمحليات القادمة، حيث تريد توسيع تواجدها بالمؤسسات المنتخبة الجديدة، مقدمة اقتراحات من أجل تحسين العملية الانتخابية عبر اعتماد تعديلات إضافية في مشروع القانون العضوي للانتخابات المقرر إنزاله إلى البرلمان في الدورة المقبلة، حسبما أكده لـ«المساء" الأمين الوطني المكلف بالتنظيم والمنتخبين عبد العالي حساني الشريف. ونبّه المتحدث، إلى "ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الوضع الوبائي في الجزائر وتهيئة الظروف المناسبة لتأمين العملية الانتخابية، حتى لا تلحق أضرارا بالمواطنين، لاسيما في ظل تأكيد الخبراء عن إمكانية حدوث موجة وبائية رابعة في الخريف القادم". في نفس السياق، قال رئيس الكتلة البرلمانية للحركة أحمد صادوق لـ«المساء"، أن "الحركة التي أحرزت تقدما ملموسا في التشريعيات الماضية، دخلت في التحضير للمحليات المسبقة منذ فترة، وهي تشتغل على هذا الملف، سواء تعلق الأمر بالترشيحات أو على بإعداد البرنامج الانتخابي والدعاية الإعلامية وإدارة الحملة الانتخابية والتكوين في عملية المراقبة الانتخابية. وذكر أن المحليات القادمة هي من ضمن أولويات الحركة في المرحلة القادمة، لتوجه فيما بعد تركيزها نحو خطة تفعيل دورها في مجلس الأمة". وأضاف أن "حمس" تعتزم إدراج تعديلات أكبر على مشروع قانون الانتخابات، حيث ترى أنه من الضروري استدراك بعض النقائص ومنها "التقليص في عدد التوقيعات المطلوب جمعها لقبول القوائم الانتخابية، لا سيما على مستوى البلديات ذات الكثافة السكانية الضعيفة، بالإضافة إلى منح سلطة التقدير للمندوب المحلي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بدل السلطة المركزية في الإعفاء من شرط المناصفة النسوية وعقلنة تواجد عنصر الشباب في القوائم، لأنه صعب التحقيق في الكثير من المناطق، خاصة النائية. كما ترى الحركة، أن آليات انتخاب أو تعيين رؤساء المجالس البلدية والولائية "غير واضحة" وهو ما من شأنه، حسب ممثلها إحداث انسداد في المجالس المنتخبة وبالتالي عدم تحقيق تطلعات الساكنة". بالنسبة لحركة البناء الوطني، فقد قررت حسبما أكده عضو المكتب الوطني والمسؤول السابق بالهيئة الوطنية الانتخابية للتشريعيات عبد الوهاب قلعي لـ«المساء"، عقد دورة للمجلس الوطني اليوم، من أجل مناقشة قضية الانتخابات المحلية المسبقة وضبط كل التفاصيل المتعلقة بالمشاركة فيها.

الشروق

ترحيب بالموعد ودعوات لتعديل قانون الانتخابات

الأحزاب تستفسر الرئيس قبل الانتخابات المحلية!

أسماء بهلولي

تطالب الأحزاب السياسية في البلاد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بإدراج بعض التعديلات على قانون الانتخابات الجديد، والتي تقدمت بها في مشاورات سابقة تتعلق بالدرجة الأولى، بتحديد كيفية انتخاب رؤساء المجالس البلدية والولائية، إضافة إلى مراجعة حجم الكتلة الناخبة وتحيينها، تفاديا للتزوير، مع العلم أن الرئيس استدعى أول أمس الهيئة الناخبة لإجراء الانتخابات المحلية يوم السبت 27 نوفمبر المقبل.

رحبت تشكيلات سياسية في البلاد باستدعاء رئيس الجمهورية للهيئة الناخبة يوم 27 نوفمبر المقبل، وذلك لإجراء انتخابات المجالس البلدية والولائية بعد مرور أكثر من 4 أشهر من تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية وتنصيب المجلس الشعبي الوطني.

وتكون بذلك المحليات آخر محطة في مجال الإصلاح السياسي الذي وعد به الرئيس بعد تعديل الدستور وقانون الانتخاب وتشريعيات جوان الفارط، في انتظار إجراء الانتخابات المحلية التي ستنظم وفق قانون الانتخابات الجديد، هذا الأخير الذي ينتظر أن تطرأ عليه بعض التعديلات بناء على مشروع أمر رئاسي لتعديل جزئي لهذا القانون، والذي ينص مبدئيا على خفض عدد التوقيعات المطلوبة لقوائم الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة في المناطق ذات الكثافة السكانية الضئيلة، إضافة إلى منح الصلاحيات للسلطة الوطنية المستقلة للنظر في مسألة المناصفة بين الجنسين في الانتخابات المقبلة.

وهي التعديلات التي ينتظر أن تُوسع، حسب آراء بعض الأحزاب السياسية التي رحبت باستدعاء رئيس الجمهورية للهيئة الناخبة، وطالبت في نفس الوقت بإعادة النظر في بعض المواد والثغرات التي تشكل عائقا أمام إجراء هذا الاستحقاق السياسي.

وفي هذا الإطار، يؤكد رئيس الكتلة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، أحمد صادوق، في تصريح لـ"الشروق" أن حمس جاهزة لخوض غمار هذه الانتخابات وقد نصبت الهيئة الدائمة للانتخابات على مستوى الحركة والتي تشتغل بشكل دائم - حسبه- تحضيرا لهذا الموعد. وحسب أحمد صادوق، فإن السلطة مطالبة بتجسيد الإرادة السياسية في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وتمثيلية لكل الولايات، وذلك لضمان الخروج من دائرة الضغوط والتوترات إلى دائرة الاستقرار، لأن التنمية يضيف - المتحدث - تتطلب الاستقرار والوقت إضافة إلى البرامج والأفكار.

وأشار أن قانون الانتخابات الجديد حمل العديد من الثغرات يستوجب معالجتها قبل الذهاب إلى المحليات، خاصة ما تعلق بشرط المناصفة، فإنه يستحيل تحقيقها في كثير من البلديات، خاصة في الشق النسوي، وهنا وجب ترك التقدير لمندوبية السلطة محليا لتقدير نسبة التمثيل النسوي والشباني، كما أن آليات انتخاب أو تعيين رؤساء المجالس البلدية والولائية غير واضحة، حسب رئيس كتلة حمس، مما يدخل المجالس في أزمات تنظيمية تحول دون تحقيق الأهداف، إضافة لضرورة مراجعة الكتلة الناخبة ومشاركة الأسلاك النظامية في المحليات.

من جانبه، رحب القيادي في التجمع الوطني الديمقراطي، العربي صافي، باستدعاء الرئيس للهيئة الناخبة لإجراء الانتخابات المحلية المقبلة، خاصة وان هذه الاستحقاقات جاءت استجابة لتطلعات الطبقة السياسية في البلاد التي تنتظر التغيير حسبه، مشيرا في تصريح لـ"الشروق" أن الأرندي لا يزال يتطلع من الرئيس أن يقر بعض التعديلات على قانون الانتخابات، خاصة وان التشريعيات الماضية أبانت عن نقائص كبيرة.

من جهته، ثمن حزب جبهة التحرير الوطني استدعاء الرئيس للهيئة الناخبة، مؤكدا في نفس الوقت جاهزيته لدخول هذا الاستحقاق السياسي وتحقيق نتائج مرضية.

أحزاب تعلن جاهزيتها وأخرى تفضل التريث

بوادر تحالفات لمحليات 27 نوفمبر

● لا راحة للأحزاب السياسية هذا العام، فبعد معركة التشريعيات المرهقة، جاء الدور على المحليات التي تم ترسيم موعدها في 27 نوفمبر القادم، والتي ستتبع بانتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة.

ويضع هذا الموعد المعلن عنه سابقا، تحت مسمى تجديد المؤسسات المنتخبات، الأحزاب سواء التي شاركت أو التي غابت عن المحطة السابقة تحت ضغوط شديدة، بسبب خصوصية الجماعات المحلية، وتحدي إيجاد مرشحين كافين لتغطية الدوائر الانتخابية المتنافس عليها، وفي الأذهان القيود التي وضعها المشرع الجزائري في قانون الانتخابات الجديد في مجال الترشح ومنها الفقرة السابعة من المادة 184، والتي أنتجت نظيرتها 200 الخاصة بالتشريعيات قائمة طويلة من المحرومين من نصف حقوقهم السياسية، دون حكم قضائي صريح أو أدلة تدينهم.

وبالنسبة للأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية والتي استفادت من تدني نسبة المشاركة فتواجه تحدي تأكيد النتائج التي حققتها، بينما خرجت خاوية الوفاض مع تحدي إعادة الاعتبار لنفسها، وتأكيد على أنها لاعب رئيسي، وإلا لن يتبقى لها سوى خيار من حل نفسها في حال فشلها مرة أخرى.

في التجمع الوطني الديمقراطي، صافي لعرابي، في اتصال مع "الخبر"، إلى أن حزبه شرع في تجهيز نفسه مبكرا، وأوضح "قمنا خلال مرحلة ما بعد التشريعيات بتنصيب اللجان الانتخابية الولائية في الأغلبية الساحقة من الولايات وسيكتمل المسار في قادم الأيام بتنصيب لجان الجنوب التي تعذر تنصيبها إلى جانب عملينا على البرنامج الانتخابي التي سيأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة".

وأضاف "نحن نترقب قانون الانتخابات وكلنا أمل أن يعاد النظر في أحكامه وخصوصا المادة 184 على ضوء تجربة التشريعيات، والتي أدت -حسبه- إلى خلخلة عمل السلطة الوطنية للانتخابات"، موضحا "يجب ضبط مبررات إقصاء المرشحين، وتوحيد الاجتهاد في المجال لكي لا يتعرض الراغبون في خوض الانتخابات للظلم والتشويه". ورافع من جهة لتوفير ظروف إنجاح هذه الانتخابات ومنها إجراءات تهدئة، مناشدا الأحزاب الوطنية والشخصيات التي قاطعت الانتخابات السابقة للمشاركة.

أما الأحزاب التي قاطعت وأغلبيتها من قوى الشتات الديمقراطي، فلم تحسم موقفها بعد، وفيما تطمح قيادات فيها لخوض هذه الانتخابات التي تؤهلها لخوض انتخابات التجديد الجزئي لمجلس الأمة، تتحفظ القواعد النضالية والناخبين في معاقلها على قرار دخول المنافسة وسط تضليل وعملية تسميم للأجواء السياسية فيها لدفع الناخبين للغياب.

ويفرض حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية مثلا حالة من الصمت في الفترة الأخيرة بخصوص المحليات، مواصلا رصد تفاعل الشارع مع الملف.

وبالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية فإنه رغم الاهتمام الصريح الذي أظهرته قيادة الحزب بموضوع المحليات، فإن قرار المشاركة من عدمه سيأخذ وقته في الإنضاج، في ظل التعقيدات التي سببتها الحرائق في معاقله الرئيسية، وما خلفته من حالة غضب لدى قطاع من المواطنين يرون أن الدولة تخلت عنهم، وسط محاولات قوى دفع المواطنين للمضي في خيار المقاطعة لإضعاف شرعية المؤسسات التي تنبثق عن المجالس المنتخبة المحلية.

واستفيد من مصادر في المكتب الوطني للأفافاس أن الحسم في ملف الانتخابات سيأخذ بعض الوقت قبل إعلانه، وبعد استشارة واسعة لدى قواعد الحزب وهياكله القيادية والمحلية وتوفير شروط تهدئة يطالب السلطة بتنفيذها.

واكتفى مسؤول الإعلام في الحزب، عثمان معزوز، في تصريح لـ«الخبر"، بالقول "إن القرار بخصوص المحليات سيتخذ في اجتماع المجلس الوطني الذي سيجتمع في الوقت المناسب"، دون تقديم تفاصيل إضافية. وأشار مسؤول الإعلام

تحالفات في الأفق

أكد المكلف بالاتصال في حزب جيل جديد، حبيب براهمية، أن الحزب جاهز لهذه الانتخابات، حيث تتحول المجالس الولائية للجان انتخابية، لكن الأهم من ذلك حسب مصالحة الناخبين مع الانتخابات، موضحا في تصريح بالهاتف، حصول المؤسسات المنتخبة على الشرعية القانونية غير كاف، بل يجب توفرها على المشروعية، أي مشاركة شعبية محترمة، وتابع على السلطة أن تعمل على تعبئة المواطنين لهذا الموعد، وتصحيح الأخطاء والسياسات التي دفعت بهم لمقاطعة الانتخابات.

وستكون الانتخابات في قلب اجتماع المكتب الوطني لحركة البناء، اليوم، وفق علم من مصادر فيها، للوقوف على استعداد الحركة للانتخابات المقبلة.

وكشف جمال بن عبد السلام، رئيس حزب الجزائر الجديدة، أن حزبه جاهز للانتخابات المحلية، مشيرا إلى وجود إمكانية لخوض الانتخابات المحلية تحت راية أحزاب، وذكر بهذا الخصوص أن لقاءات جمعته بمجموعة من قادة الأحزاب بعد الانتخابات المحلية لبحث مشروع للتحالف في الانتخابات المقبلة، لكن لا يوجد شيء ملموس حتى الآن، رافضا الكشف عن قائمة الشركاء المحتملين في هذا المشروع.

وتحمل المحليات أهمية مزدوجة، فمن جهة توفر للأحزاب فرصة للمشاركة في إدارة الشأن المحلي ومنح فرصة لكوادرها لاكتساب خبرات ومنافع، وتعطيها فرصة للتنافس على عضوية مجلس الأمة التي تجرى انتخابات تجديده قبل أواخر العام الجاري.

وظل مجلس الأمة منذ استحداثه حكرا على قوى السلطة الرئيسية، وخصوصا في السنوات الأخيرة، باستثناء تمثيل منطقة القبائل الذي يحتكره الأفافاس بأربعة أعضاء.

ف. جمال

بشير فريك لـ "الحـــــوار":

حـــان الوقـــت لرفـــع الوصايـــة عن البلديـــات

أكد بشير فريك، والي ولاية وهران الأسبق لدى استضافته أمس في حصة "الحوار مباشر"، أنه بالعودة إلى الوراء وتسليط الضوء على تاريخ الإدارة المحلية في بلادنا، فإن بدايتها الفعلية انطلقت بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر عام 1962 أي بعد الاستقلال، بحكم أن خروج القوات الاستعمارية الفرنسية صاحبه انسحاب المنتخبين الفرنسيين أيضا من المجالس البلدية آنذاك التي أنشأها المستعمر، ما خلف عجزا حقيقيا في الإدارة المحلية استدعى من القيادة السياسية للثورة آنذاك مراجعته عبر تخفيض عدد الدوائر الانتخابية البلدية الى نحو 1600 بلدية.

أعمر .باي

وأشار فريك أن هذا النمط في تسيير الإدارة المحلية للجزائر المستقلة استمر ضمن نظام الحزب الواحد لما له وما عليه من جوانب إيجابية أو سلبية على حد سواء.

ما حدث في أول انتخابات محلية بعد التعددية لم يكن في الحسبان..

وأشار بشير فريك الوالي الأسبق لولاية وهران، أن الجزائر استمرت في تسيير الإدارة المحلية وفق منظور حزبي واحد إلى غاية التعددية الحزبية بموجب دستور 1989 ليتم بعد إقرار انتخابات محلية في عام 1990، حيث حدثت المفاجأة التي لم يكن متوقعا حدوثها إطلاقا، حيث استولى منتخبو حزب جبهة الإنقاذ الوطني على غالبية البلديات والولايات في صورة إجهاض لمبدأ الديمقراطية في أول امتحان لها في تاريخ الجزائر المعاصر.

وأضاف فريك أن هذا الأمر امتد بحكم أن سلوكيات منتخبي حزب جبهة الإنقاذ الوطني في تلك الفترة الحرجة في تاريخ الجزائر كانت لها تداعيات متعاقبة وصلت إلى حد وقف المسار الانتخابي لتشريعيات 12 جوان 1992 وحل المجالس المنتخبة ودخول الجزائر في نفق مظلم من الناحية الأمنية وانكماش سياسي استدعى العودة مرة أخرى للمسار الانتخابي عام 1997 ضمن تشريعيات جوان آنذاك ضمن دستور جديد وفق آليات وقوانين جديدة أفرزت ما يسمى بالغرفة الثانية للبرلمان والمتضمنة مجلس الأمة الذي يعد ثاني أعضائه من المنتخبين المحليين هذا الذي أثار تحفظ ومخاوف العديد من الأوساط والأحزاب السياسية، مخافة أن يكون ثلثا أعضاء مجلس الأمة من تيار سياسي معين، ما معناه تكريس لسياسة الاحتكار والانفراد بالسلطة ضمن منظور حزبي ضيق لا يؤمن بمبادئ المشاركة السياسية.

القائمة النسبية المفتوحة قاسم مشترك في الانتخابات المحلية المقبلة

وأكد والي ولاية وهران بشير فريك، أمس الإثنين، لدى استضافته في حصة "الحوار مباشر"، أن القاسم المشترك في الانتخابات المحلية المقبلة في 27 نوفمبر بعد توقيع

رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون مرسوم يقضي باستدعاء الهيئة الناخبة بالتوازي مع مراجعة القوائم من 5 إلى 15 سبتمبر 2021 مع الانتخابات التشريعية التي سبقتها هو في إقرار نظام القوائم الانتخابية النسبية والمفتوحة على خلاف النظام الانتخابي الذي سبق تعديل الدستور في مارس 2020، حيث كان تصدر القوائم الانتخابية يتم من طرف أصحاب المال الفاسد وما يطلق عليهم بأصحاب "الشكارة" وبعض الانتهازيين والدخلاء، ما يضع المواطن أمام واقع لا يمكن له تجاوزه، وعائق لا يعطي المجال والحرية في اختيار ممثليه ضمن هذه المجالس الانتخابية المحلية.

وأضاف بشير فريك أن نظام القوائم النسبية المفتوحة الذي عمد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون إلى إقراره وتفعيله بعد إعادة صياغة الدستور بالتشاور مع الأحزاب والهيئات السياسية وممثلين عن المجتمع المدني، وبعد ذلك عرضه على الاستفتاء، سيعطي مسؤولية كبيرة للمواطن في اختيار ممثليه بعيدا عن كل أنماط الفساد والرداءة السياسية التي كانت سائدة في وقت سابق، وللأحزاب السياسية كذلك التي يتحتم عليها تقديم مرشحيها للانتخابات المحلية وفق معايير واضحة ودقيقة، من بينها الكفاءة والنزاهة، بحكم أهمية البلدية في نظامنا السياسي والاجتماعي والثقافي وحتى الفكري، التي تتطلب منا تسخير الأجدر والأنسب لتولي قيادة هذه القاطرة.

يجب رفع الوصاية الصورية عن المجالس المحلية

وأكد والي ولاية وهران الأسبق بشير فريك، لدى استضافته في حصة "الحوار مباشر" أن المجالس المحلية يتمحور دورها في رفع انشغالات المواطنين مع العمل على التكفل بها وحلحلتها ضمن نطاق أولويتها الجغرافية وصلاحيتها التي تبقى مسألة جوهرية تحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية من أجل إعادة النظر فيها قصد إعطاء صلاحيات أكثر لهذه المجالس المحلية، ورفع مفهوم الوصاية الصورية عنها من طرف الولاية والإدارة بشكل عام.

وأضاف فريك أن المجالس المحلية لا تملك الحرية المطلقة في اتخاذ القرار، بحكم أن عملها خاضع لمداولات المجلس المحلي البلدي، يضاف إلى ذلك أن خزينتها المالية تستمد مواردها المالية بشكل مباشر من الولاية والإدارة، ومقيد أيضا بقرار أمين عام الخزينة المشرف على مراقبة المشاريع والنشاطات في البلدية، ومن هذا المنطلق فإن منتخبي المجالس المحلية الممثلين عن الأحزاب السياسية والمنتخبين من الشعب لا يمكنهم التصرف أو أداء مهامهم بشكل فعال، مثلما هو منوط به، كون اتخاذ القرار في هذه المجالس يمر عبر دوائر، من بينها الولاية والدائرة، إلى غاية المداولات التي لا تتيح أي حرية لمنتخبي المجالس المحلية أو فرصة في اتخاذ القرار بعيدا عن هذا التسلسل الإداري.

وأشار فريك إلى أنه من هذا المنطلق لا يمكن إلقاء اللوم على المجالس المحلية أثناء حدوث فشل أو انتكاس في أداء مهامها، بل المطلوب أن يتحمل كل واحد مسؤوليته من بداية الأحزاب التي رشحت ممثليها إلى غاية المواطن الذي أعطى صوته في الانتخابات، بالتوازي مع مراجعة الأحكام التي تعطي صلاحية أكبر لهذه المجالس في التصرف.

هناك مواد "ملغمة" في قانون الانتخابات

وأكد بشير فريك، والي ولاية وهران الأسبق، لدى استضافته في حصة "الحوار مباشر" أمس الاثنين، أن المواد التي أقرها الدستور المعدل في مارس 2020 ضمن قوانين الانتخابات التي تمت مراجعتها، ومن بينها المواد 184و200 و221 تبقى مبهمة وغير منطقية بتاتا، بحيث تلزم المترشح المعروف لدى العامة، والذي له علاقات مع أصحاب المال والنفوذ، أن يعطي صك تبرئة ذمة، ويوضح طبيعة العلاقة التي تجمعه مع هذه الدوائر المالية التي قد تصبح مشبوهة في أي لحظة إذا ما تمت الإشارة إليها ضمن تقارير أمنية محضة يتم رفعها للسلطة الوطنية لمراقبة الانتخابات.

وأشار فريك إلى أن هذه النقطة قد تكون بمثابة إقصاء إذا ما تم تفعيلها في اتجاه معين وخاص قد يضفي على العملية الانتخابية نوعا من الخوف والتوجس من إمكانية عدم الظفر بمقاعد ضمن الانتخابات المحلية وفق آلية ديمقراطية تضمن الشفافية والنزاهة في هذه العملية.

وأضاف فريك إلى أن المواد القانونية السابق ذكرها لم توضح بشكل صريح كيف يمكن للمترشح للانتخابات المحلية المقبلة تفادي الوقوع في هذا الإشكال أو طريقة تجنبه الإقصاء من المشهد الانتخابي برمته رغم رفع هذا الالتباس إلى المجلس الدستوري الذي أمسك العصا من النصف ولم يبادر إلى تفعيل أي إجراء يعمل على إلغاء هذه النقطة السلبية التي تقوض المسار الانتخابي وتشكل قهقرة ديمقراطية.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

SCRUTIN LOCAL, MODE D'EMPLOI

La date des élections locales est fixée au 27 novembre, sous réserves de l'évolution de la situation épidémiologique, comme l'a souligné le président de la République. Après la révision exceptionnelle des listes électorales, du 5 au 15 septembre, suivie d'ailleurs d'une période consacrée aux recours, place sera donnée au dépôt des dossiers de candidature du scrutin qui, comme lors des dernières législatives, sera marqué par un mode de représentation proportionnelle avec vote préférentiel sur une liste ouverte sans panachage. En clair, il n'y aura pas de tête de liste et l'électeur est libre de choisir le ou les candidats mais issus cependant d'une seule et unique liste. Le processus se poursuivra avec le dépôt des candidatures, le code électoral précisant que les déclarations de candidature doivent être déposées 50 jours francs avant. Du coup, la date butoir de dépôt des dossiers sera le 7 octobre. S'ensuivra, après validation des listes, la campagne électorale du 4 au 23 novembre, cette campagne étant déclarée ouverte 23 jours avant la date du scrutin et s'achevant trois jours avant la date des élections. Pour revenir aux listes, elles ne peuvent faire l'objet d'ajout, de suppression ou de modification, sauf en cas de décès ou d'empêchement légal. Auquel cas un nouveau délai n'excédant pas les 30 jours précédant la date du scrutin est ouvert pour le dépôt d'une nouvelle candidature alors que l'article 181 stipule que nul ne peut faire acte de candidature sur plus d'une liste ou dans plus d'une circonscription électorale, de même que ne peuvent être inscrits sur une même liste de candidats, plus de deux membres d'une même famille, parents ou alliés au deuxième degré. Il convient de noter que tout rejet par l'Autorité nationale indépendante des élections doit être dûment et explicitement motivé. Ce dernier doit être notifié, sous peine de nullité, dans un délai de huit jours francs à compter de la date de dépôt de la déclaration de candidature sous peine de validité de cette candidature. Par ailleurs, la décision de rejet peut faire l'objet d'un recours devant le tribunal administratif territorialement compétent dans un délai de trois jours francs à compter de la date de notification. Le tribunal administratif territorialement compétent statue dans un délai de quatre jours francs à compter de la date d'introduction du recours.

Sid Ahmed M.

Pr BENABOU
«DES ENJEUX IMPORTANTS»

La constitutionaliste Fatiha Benabou s'attend à «une meilleure participation eu égard aux enjeux visiblement plus importants de ces élections locales». Cependant il faudrait que le contexte s'y prête. «La participation citoyenne sera bien plus forte s'il n'y a pas de pic de Covid et de crise (AEP ou autres). Dans ce cas, le timing retenu pour le 27 novembre sera parfait.»

Avant d'évoquer les différentes étapes, le Pr Benabou dira que la loi organique relative au régime électoral stipule clairement qu'il «peut être procédé à des élections anticipées des APC et de wilaya en cours de mandat dans les trois mois qui suivent la convocation du corps électoral par le président de la République» et l'article 318 souligne qu'à «titre transitoire et uniquement pour les élections anticipées qui suivent la promulgation de l'ordonnance portant loi organique, les conditions exigées relatives au taux de 4 % des suffrages dans la circonscription électorale lors des dernières élections, du parrainage de dix élus des assemblées populaires locales de la wilaya concernée ou du nombre des signatures exigées, sont suspendues et remplacées par la disposition suivante : la liste des candidats présentée sous le parrainage d'un parti politique ou à titre indépendant doit être appuyée par au moins trente-cinq signatures des électeurs de la circonscription électorale concernée pour chaque siège à pourvoir».

Mme Benabou note par ailleurs que selon l'article 169 du même texte, les membres des assemblées populaires communales et de wilaya sont élus pour un mandat d'une durée de cinq ans au scrutin de liste ouverte à la représentation proportionnelle avec vote préférentiel, sans panachage.

Après avoir mis en relief toutes les nouveautés qui permettent à de plus en plus de jeunes universitaires de participer à la course électorale, soulignant également le principe acquis de parité hommes-femmes aux prochains rendez-vous électoraux, l'intervenante mettra en avant que le décret présidentiel prévoit également la révision exceptionnelle des listes électorales durant la période allant du 5 au 15 septembre 2021 durant laquelle commence la préparation des dossiers des candidats qui seront examinés avant d'être validés ou non. La campagne électorale est une autre étape importante de ce processus qui se déroule sous l'autorité de l'ANIE. D'autres étapes suivent avec le dépouillement et l'annonce des résultats. Enfin et pour ce qui est des chiffres relatifs à la population et à sa représentativité, «le nombre des membres des APC et des APW varie en fonction de la population des communes résultant du dernier recensement général de la population et de l'habitat».

Soraya Guemmouri

Pr SOUFI, POLITOLOGU
«L'ENGOUEMENT SERA AU RENDEZ-VOUS

Avec la signature, samedi dernier, du décret présidentiel portant convocation du corps électoral pour les élections anticipées des APC et des APW, le processus électoral est désormais enclenché jusqu'au 27 novembre prochain, date à laquelle le citoyen est appelé à élire, en toute transparence, les responsables locaux, a déclaré hier à *El Moudjahid*, le politologue Abdelkader Soufi. «La date du 27 novembre marquera également et surtout l'ultime étape du parachèvement de l'opération de renouvellement des institutions de l'Etat, ce qui permettra de passer à autre chose en se concentrant sur un véritable développement local.»

L'enseignant à l'université d'Alger a ensuite énuméré un certain nombre de points très importants. Le premier est que ces élections vont permettre à l'électeur de choisir ceux qui vont le représenter selon le principe de la liste ouverte, contrairement à ce qui se faisait par le passé. Le deuxième point est inhérent à l'importance extrême de ces assemblées élues qui vont être gérées, à l'avenir, selon le principe du développement local et non pas selon l'approche administrative. Il y a en outre les tendances de l'Etat qui s'inscrivent pleinement dans le cadre de la démocratie participative par les assemblées élues avec des ressources humaines qui font l'objet de trois qualités majeures. Il s'agit en l'occurrence du nationalisme, de l'intégrité et de la compétence. Toutes ces qualités sont, par ailleurs, renforcées par l'engagement des élus vis-à-vis de la communauté qu'ils représentent. Il appartient donc à ces assemblées d'enclencher le travail dans une
proche
complémen
rité entre g
vernants
gouvernés, s
tout lorsque
ritable renco
ces derniers
local; d'où l'
ble et juste
gique. Tout
de rétablir pl
et le citoyen

Selon le
novembre se
participation
lants ou en
spécialiste e
le citoyen a
tique : il a
liques venan
très bien lire
rence entre
pement de
uniquement
Pour le Dr S
sera au rend
rées plus hau
de participat
s'agit de scr
APC et des
certainemen
nistes étant
matures poli

Le Soir D'ALGERIE

ÉLECTIONS LOCALES ANTICIPÉES

Rendez-vous pris pour le 27 novembre

Nous l'annoncions déjà dans notre édition de jeudi dernier, les élections anticipées portant renouvellement des Assemblées populaires des communes et des Assemblées populaires des wilayas se tiendront le 27 novembre prochain.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Le président de la République a signé, samedi dernier, un décret présidentiel portant convocation du corps électoral en vue de la tenue des élections anticipées portant sur le renouvellement des Assemblées populaires communales et de wilayas, le 27 novembre prochain. Soit à 90 jours de ce rendez-vous, conformément à une disposition de la loi portant régime électoral. Un rendez-vous qui constitue l'ultime phase de la feuille de route mise en branle par le chef de l'État une fois élu, le 12 décembre 2019 et consistant, dans une première phase, en l'amendement de la Constitution, objet du référendum du 1er novembre 2020, et dans une seconde étape, la tenue d'élections législatives anticipées tenues le 12 juin écoulé. Il s'agit pour le Président Abdelmadjid Tebboune de faire table rase de l'ère du président déchu sous la pression du mouvement populaire du 22 février 2019, et ce, n'a-t-il cessé de le professer, en renouvelant les assemblées élues pour les débarrasser de l'influence de l'argent sale, comme cela a été de mise durant le long règne de la «issaba».

Et dans l'optique de ce rendez-vous électoral, la loi organique portant régime électoral a fait l'objet d'un projet d'ordonnance la modifiant et la complétant. Un projet adopté il y a une dizaine de jours de cela, en réunion du Conseil des ministres et qui va en droite ligne des réclamations de nombre de partis qui n'ont de cesse de revendiquer des amendements à bien de dispositions après les élections législatives anticipées du 12 juin dernier.

Une doléance à laquelle le chef de l'État accède, ainsi, mais en optant pour un projet d'ordonnance avec, donc, aucune possibilité pour les nouveaux députés d'y apporter une quelconque modification, appelés qu'ils seront, à avaliser ledit texte tel que proposé par la présidence.

Et de ce projet d'ordonnance, on ne sait pas grand-chose sauf que l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) est la seule habilitée à décider de l'exemption de la condition de parité requise sur les listes électorales, comme ce fut le cas, par ailleurs, lors du dernier rendez-vous législatif anticipé et la réduction du nombre de signatures dans les régions à faible densité de population pour les candidats. Cette dernière orientation sera à même de booster les candidatures, qu'elles soient partisanes ou à titre indépendant comme ordonné par le Président Abdelmadjid Tebboune.

Et quid des autres doléancés de nombre de partis, notamment leur plaidoyer pour un allègement des conditions de candidature aux élections locales que consacre l'article 184 dudit code électoral ? Une disposition, similaire à celle concernant les élections législatives, l'article 200 en l'occurrence, ayant été à l'origine du «recalage» de bien de dossiers de candidats pour «lien avec l'argent sale», selon des enquêtes des services de sécurité. Ledit article stipule, entre autres, que le candidat «ne doit pas être connu de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme et pour son influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales. N'ayant pas exercé 2 mandats parlementaires consécutifs ou séparés».

Ceci dit, et si la participation de la majorité des partis est d'ores et déjà acquise, celle du Front des forces socialistes, du Rassemblement pour la culture et la démocratie et du Parti des Travailleurs ne l'est pas. Le trio qui constitue la locomotive du courant progressiste, avait, pour rappel, tourné le dos au scrutin législatif anticipé du 12 juin passé. Et il n'est pas exclu que les trois partis adoptent la même position à l'égard du futur scrutin local anticipé. Leurs décisions seront arrêtées à l'occasion de sessions du comité central pour le PT et du conseil national pour le FFS et le RCD.

M. K.

MIDI Libre
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

ELECTIONS LOCALES

Programmées pour le 27 novembre

Les élections locales auront lieu comme prévu. Le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, vient en effet de convoquer le corps électoral. Ce scrutin est donc prévu pour le 27 novembre prochain. Tebboune a signé un décret présidentiel portant convocation du corps électoral en vue des élections anticipées des assemblées populaires communales (APC) et de wilaya (APW), prévues le 27 novembre prochain, a ainsi indiqué dimanche un communiqué de la présidence de la République.

"Le président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune, a signé samedi 28 août 2021, un décret présidentiel portant convocation du corps électoral en vue des élections anticipées des assemblées populaires communales (APC) et de wilaya (APW), prévues pour le samedi 27 novembre 2021", précise le communiqué.

Le décret prévoit également la révision exceptionnelle des listes électorales durant la période allant du 5 au 15 septembre 2021. C'est au mois de juillet que les choses on commencées à se préciser s'agissant de cette joute électorale lorsque le Président Tebboune a reçu en audience d'une audience le président de l'autorité nationale indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi. Les observateurs ont dés lors conclu que Tebboune est sur le point d'annoncer la date de cette élection et, bien sur, la convocation du corps électoral. Cela aurait certainement était le cas sans cette pandémie du Covid-19. En effet entre temps la crise sanitaire s'est amplement détériorée et la Covid-19 a fait des ravages. L'Algérie faisait ainsi face, comme l'ont estimé les spécialistes de la santé, à une troisième vague autrement plus dangereuse que les deux précédentes. En atteste le bilan des contaminés qui a atteint les cimes.

Avec l'apparition du variant Delta, plus connu sous le nom de variant indien puisqu'il vient d'Inde, la donne a beaucoup changé et la préoccupation première pour le moment était exclusivement dédiée à la lutte contre cette pandémie. Mais il était évident que l'amélioration de la situation sanitaire aura un impact direct sur le choix de la date de ces élections. Ces derniers jours le bilan des contaminés est sur une courbe décroissante. Cette tendance baissière, couplée à l'accentuation de la campagne de vaccination, a sans doute été pour beaucoup dans la décision de la tenue de ces élections locales anticipées avant la fin de l'année. Ce d'autant que la tenue des élections locales est un engagement du Président Tebboune et fait partie intégrante de sa feuille de route politique. Le renouvellement des assemblées élues fait en effet partie de ses priorités et il n'a eu de cesse de le répéter depuis son accession à la plus haute marche du pouvoir. Depuis son élection à la présidence de la République, le 12 décembre 2019, Abdelmadjid Tebboune, a indiqué, à maintes reprises, que sa priorité sera de doter le pays de nouvelles institutions élues. Il a ainsi commencé par réviser la Constitution par voie référendaire le 1er novembre 2020. Les élections législatives du 12 juin dernier ont constitué le deuxième jalon et il ne reste plus que les élections locales pour achever l'opération de renouvellement des institutions élues.

K. H.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

ELECTIONS LOCALES

Choisir en toute liberté et responsabilité

Dans moins de trois mois, les Algériens sont appelés à choisir, en toute liberté et responsabilité, ceux qui vont gérer leurs affaires quotidiennes. Le processus de confortement des institutions se poursuit. La parenthèse de la vacance qui s'est installée à la faveur du hirak, qui avait conduit notamment à la démission du président Bouteflika, se referme doucement. Les institutions retrouvent un fonctionnement normal. Tout l'enjeu des élections, dont la dernière phase est prévue le 27 novembre prochain, était de ne pas laisser «pourrir» la situation. L'Algérie nouvelle qui s'esquisse a besoin de «nouvelles têtes» à tous les échelons et de vrais changements ne peuvent se concrétiser sans que de nouvelles pratiques et de nouveaux moyens traduisent au niveau local ces ambitions. Voilà qu'après l'élection d'une nouvelle Assemblée nationale qui aura à se pencher, bientôt, sur le programme du gouvernement, ce sont les APC et APW qui sont en relation directe avec le citoyen qui seront pourvues de nouveaux responsables. Tout indique que l'abstention qui a marqué les précédents scrutins va difficilement se reproduire. L'intérêt pour ces échéances réside aussi dans l'occasion qu'elles offrent aux partis de se mobiliser pour convaincre et apporter des solutions concrètes aux problèmes réels. Bouder les urnes, ce jour-là, c'est avant tout tourner le dos au citoyen qui, en principe, est la raison d'être de tout parti dont la vocation est de se mettre à son service.

■ **H. Rachid**

COLLECTIVITÉ LOCALE

De nouvelles perspectives

LA MACHINE ÉLECTORALE EST MISE À NOUVEAU EN BRANLE avec la convocation du corps électoral par le président de la République pour l'organisation des élections anticipées communales et de wilaya fixées pour le 27 novembre prochain. Le processus est désormais lancé afin de réélire les présidents des communes et ceux des assemblées de wilaya.

Ce scrutin de proximité par excellence renferme défis et enjeux. Il est question de poursuivre les réformes politiques engagées par le chef de l'Etat visant essentiellement à rétablir la confiance entre gouvernants et gouvernés. Les politologues affirment que cette élection n'est autre qu'une consécration des promesses faites au peuple par le président de la République, qui avait insisté à ce que l'ensemble des institutions de l'Etat soient renouvelées conformément aux principes et règles contenues dans la nouvelle loi fondamentale du pays. Concernant le taux de participation, Ali Rebidj, professeur de sciences politiques, estime qu'il sera assurément plus important compte tenu de la particularité locale de l'échéance. Il prévoit même que le RCD et le FFS fassent partie de la course en raison de l'importance de ce rendez-vous dans la consolidation de la place des formations politiques sur la scène nationale. «Ces élections ont un cachet particulier. Les candidats indépendants ne vont pas rater cette opportunité dans la mesure où la loi leur accorde une multitudes d'avantages qui n'existaient pas par le passé», préconise-t-il, non sans préciser que l'appréhension principale de la fraude s'est fortement dissipée avec «la neutralisation» de l'administration. Dans cette optique, Rebidj remarque qu'un changement «radical» a été constaté dans le comportement de l'Etat vis-à-vis des élections avec l'interdiction à l'administration de s'immiscer dans les opérations électorales. «Il suffit juste, dit-il, de bannir à jamais l'argent sale qui a discrédité tant de suffrages.»

Photo : Larbi

«COMPLÉMENTARITÉ TERRITORIALE»

Le politologue Abdellatif Bouroubi explique, pour sa part, que la convocation du corps électoral pour des élections locales anticipées traduit le prolongement d'un «dynamisme» des réformes politiques. «Présentement, la tendance est favorable au choix du citoyen. C'est une rupture franche avec les anciennes pratiques. Le nouveau mode de scrutin est apte à matérialiser les ambitions de nos jeunes. Le défi de l'heure consiste à renforcer le rôle des assemblées communales et de wilaya, lieu où se pratique souverainement la bonne gouvernance et le développement local», explique-t-il. Et de rappeler que le président de l'APC a une double casquette, celle de représentant de l'Etat et celle de représentant du citoyen. «D'où l'importance de lui conférer de plus amples prérogatives afin qu'il puisse répondre aux attentes», relève-t-il, plaidant pour la révision du code de la commune et de la wilaya. Une démarche «urgente» qui pourrait être entreprise juste après ces élections. Pour étayer ses dires, Bouroubi indique que les articles 16 et 17 de la Constitution doivent prendre tout leur sens. Ces dispositions présentent «la complémentarité territoriale» comme un nouveau mode de gestion local notamment au niveau des zones à dominance rurale ou des communes à forte densité populaire. «Car, rappelle-t-il, les communes subissent un sous-développement chronique et la plupart sont en faillite.»

■ **Karima Alloun**

LE JEUNE INDEPENDANT

DISSOLUTION PROCHAINE DES APC ET APW

La date des élections fixée au 27 novembre prochain

EN ATTENDANT ultérieurement la dissolution imminente des Assemblées communales et de wilaya, le président algérien Abdelmadjid Tebboune a promulgué, ce dimanche, un décret fixant au 27 novembre la date des élections locales anticipées au niveau des conseils régionaux et municipaux (APC et APW).
La présidence a indiqué, dans un communiqué, que Tebboune a signé un décret convoquant les électeurs aux élections locales du 27 novembre.
Légalement, le mandat actuel des conseils populaires (au niveau des municipalités et des Wilayas) prend fin en novembre 2022.
Le décret prévoit également la révision des listes électorales entre le 5 et le 15 septembre. Cette révision des listes électorales est une mission dévolue à l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie). La loi électorale en Algérie prévoit l'organisation des élections locales dans un délai maximum de 3 mois, à compter de la date de convocation des électeurs.

Il faut dire que les milieux politiques s'attendaient à cette annonce depuis la fin des élections législatives en juin dernier. Le chef de l'Etat avait explicitement déclaré à plusieurs reprises qu'il parachèverait le processus de renouvellement des instances représentatives de base. L'organisation de ces élections communales serait le couronnement de la feuille de route politique de Tebboune, qui avait débuté par une révision constitutionnelle, une révision des lois sur le régime électoral et sur les partis et la tenue des législatives.
Vers la fin de cette année, il se tiendra également un autre scrutin, qui ne concernera pas le corps électoral, mais plutôt un autre collège, celui des élus APC et APW. Il s'agira du renouvellement des deux tiers des membres du Conseil de la nation, ce qui donnera sans doute une ossature politique complète aux institutions du pays. C'est en juillet dernier que Tebboune a lancé ses premières consultations avec le président de l'Anie, sur cette opération électorale de grande importance. Des doutes persistaient sur ce vote, en raison de la crise sanitaire et de la situation politique assez tendue. Certains évoquaient la situation économique et sociale qui ne semblait point favorable à la tenue de ces élections. On craignait encore une fois un faible taux de participation, ce qui serait un autre désaveu politique populaire sur le processus engagé. Les derniers scrutins ont connu depuis décembre 2019 des taux de participation parmi les plus faibles depuis l'indépendance.
De nombreux analystes et sociologues avaient expliqué les raisons de ce comportement électoral en citant deux causes majeures: la défaillance des collectivités locales dans la gestion de l'espace public et des besoins de la population et la défiance manifeste contre les gouvernants. Le rapport de confiance qui devrait sceller le citoyen avec son élu responsable était brisé depuis les premières manifestations du hirak.

D'ailleurs, les assemblées populaires communales et wilayales sont l'émanation d'une situation politique qui prévalait en 2017 et dont la composante humaine ne peut être que le fruit des anciennes pratiques de corruption, de malversation et de détournement des deniers publics.
Ces APC et APW ont été les parfaits alliées de l'ancien régime de Bouteflika, aujourd'hui honni et dénoncé et dont les symboles politiques, entre chefs de gouvernements, ministres, walis et autres PDG d'entreprises publiques géantes sont accusés et croupissent en prison.
Pour rappel, début août, le Conseil supérieur de sécurité en Algérie a annoncé que les élections locales se tiendront en novembre prochain, en cas d'amélioration de la situation sanitaire dans le pays, compte tenu de la pandémie de la Covid-19. Les élections locales en Algérie sont destinées à élire les membres des 1542 conseils municipaux et les 58 conseils des Wilayas.

Mohamed Kouini